



أمين منير العلوي
رئيس اللجنة



عبد الله دكيك
مقرر الموضوع

نحو تحوّل رقميٍّ مسؤولٍ ومُدْمَجٍ

يتناول الرأي الذي أنجزه المجلس في إطار إحالة ذاتية تحت عنوان « نَحْوُ تحوّلٍ رقميٍّ مسؤولٍ ومُدْمَجٍ»، موضوعاً أصبح يشكل رهاناً رئيسياً بالنسبة لمستقبل بلادنا. ذلك أن الرّقْمَنَةَ تُعدُّ رافعةً حقيقيةً لتحقيق التحول وتسريع وتيرة التطور، وتساهم في الارتقاء بجودة التفاعل بين المرتفقين والإدارات، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وإدراكاً لأهمية هذا الرهان، وضعت بلادنا عدداً من الاستراتيجيات والبرامج من أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي، على غرار «المغرب الرقمي 2013»، و«المغرب الرقمي 2020»، كما تمَّ إحداث هيئات ذات صلة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج، منها وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ومع ذلك، فإن مختلف المبادرات التي تم اتخاذها تظل غير كافية لتوفير متطلبات نجاح مسلسل التحول الرقمي وتقليص فجوة رقمية ملموسة، ساهمت أزمة كوفيد 19- في توسيعها.

وهناك العديد من مكامن الضعف التي يمكن أن تُفسّر هذه الوضعية، ومنها على وجه الخصوص:

- ❖ تسجيل تأخر في تنفيذ الاستراتيجيات السابقة المعتمدة من أجل تحقيق التحول الرقمي في عدة قطاعات مثل الإدارة والصحة والتعليم والصناعة؛
- ❖ تغطية جغرافية ضعيفة على مستوى البنيات التحتية الخاصة بالإنترنت ذي الصّيب العالي والعالي جداً؛
- ❖ الطابع المجزأ وغير الملائم أحياناً للإطار التشريعي والتنظيمي، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد؛
- ❖ غياب فاعلين تكنولوجيين محليين؛
- ❖ انطلاقاً من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اعتماد رؤية واضحة من أجل إحداث تحوّل رقميٍّ مُدْمَجٍ ومسؤولٍ يتيح في غضون فترة أقصاها ثلاث سنوات:
- ❖ تمكين مجموع السّكان المغاربة، من الوُلُوج إلى الإنترنت ذي الصّيب العالي والعالي جداً، مع ضمان خدمة جيّدة في هذا المجال؛
- ❖ تحديث الخدمات الإدارية عن طريق رقْمَنَةِ مختلف المساطر الإدارية.

- وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من الإجراءات الرئيسية، تتمثل في ما يلي:
1. إعطاء الأولوية للرقمنة باعتبارها وسيلةً ونمطاً هيكلياً لتطبيق القوانين والنصوص التنظيمية وتوفير الخدمات العمومية، وتعزيز التطبيقات أو النظم الرقمية الجديدة ذات التأثير القوي على مسار المرتفقين (المواطن (ة) والمقاولات).
 2. وضع إطار تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرقمنة، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد وحماية المعطيات.
 3. تحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية من أجل إرساء تحول رقمي مسؤول، وذلك من خلال تحسين صمود البنيات التحتية، وترسيخ الثقة الرقمية، وتعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتعميم التوقيع الإلكتروني.
 4. تطوير مراكز معطيات وطنية وجهوية مغربية، اعتماداً على شراكات بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من التوطين والحفظ الداخلي للأنشطة الرقمية الاستراتيجية للدولة والمقاولات (المعطيات والتطبيقات).
 5. العمل من أجل صعود «منظومة» رقمية مغربية، عن طريق استخدام رافعة الصفقات العمومية وآليات تمويل مبتكرة بالنسبة للفاعلين في القطاع، وتزويد المقاولات التي تستثمر في عملية رقمنتها بحوافز مالية، من قبيل تعزيز التحفيزات الجبائية وضمان التمويل من طرف الدولة.
 6. تسريع نشر آلية الأداء بواسطة الهاتف المحمول، في تكامل مع باقي وسائل الأداء الإلكترونية الأخرى على الصعيد الوطني، قصد تدارك التأخير المسجل في الشمول المالي، والتقليص من اللجوء إلى الأداء نقداً.
 7. العمل على انخراط الجامعات والقطاعات الاقتصادية، والصناعية خصوصاً، في مشاريع البحث والتطوير ذات الصلة بالتحول الرقمي، بهدف خلق «منظومات» ملائمة لتطوير المقاولات الناشئة وتشجيع صعود صناعة رقمية حقيقية.
 8. جعل الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية في ورش التحول الرقمي، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب للحاجيات المختلفة للمواطنين والمواطنات.